

Distr.: General
9 March 2018
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٣٦ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

معلومات مستكملة بشأن إعادة الهيكلة الإقليمية المقترحة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

التقرير السادس والأربعون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

١ - لقد نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في النص المسبق من تقرير الأمين العام المعنون "معلومات مستكملة بشأن إعادة الهيكلة الإقليمية المقترحة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان" (A/72/720) (المشار إليه فيما بعد بتقرير المعلومات المستكملة). واجتمعت اللجنة أثناء نظرها في التقرير مع ممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها بردود خطية وردت في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨.

٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام اقترح في البداية إعادة هيكلة إقليمية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وفي ذلك الوقت، أعربت اللجنة عن رأي مفاده أنه ينبغي تقديم مقترح أكثر وضوحاً وتفصيلاً لكي تنظر فيه الجمعية العامة، بما يشمل معلومات عن المواقع ونطاق التغطية الجغرافية؛ وتحليلاً لعبء العمل المتوقع والملاك الوظيفي المناظر؛ وتسلسلاً إدارياً واضحاً؛ ومقترحاً مفصلاً للتكلفة يأخذ في الحسبان الاحتياجات المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف، المتكرر منها وغير المتكرر، إلى جانب ما يُحتمل أن تقدمه البلدان المضيفة من مساهمات (انظر A/70/7، الفقرات من سادسا-٦ إلى سادسا-١٢). وأيدت الجمعية العامة، في الفقرتين ٧ و ٨٤ من قرارها ٢٤٧/٧٠، استنتاجات وتوصيات اللجنة وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم مقترحاً منقحاً بشأن إعادة الهيكلة الإقليمية للمفوضية.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٨.



٣ - وقدم الأمين العام لاحقاً تقريره المعنون "إعادة الهيكلة الإقليمية المقترحة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان: زيادة الكفاءة والفعالية في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٨/١٤١" (A/71/218 و Corr.1). وأشارت اللجنة الاستشارية، في تقريرها A/71/584 ذي الصلة بالموضوع، إلى أنها رأت وجاهة في مقترح الأمين العام الداعي إلى تعزيز الوجود الميداني للمفوضية، وأوصت بأن توافق الجمعية العامة على مقترحات الأمين العام، رهنا بعدد من التعليقات والتوصيات. وأرجأت الجمعية العامة، في مقرريها اللاحقين ٧١/٧١٧ و ٧٢/٥٤٧، نظرها في مقترحات الأمين العام بشأن إعادة الهيكلة الإقليمية للمفوضية، ولذلك ما زال تقرير الأمين العام وتقرير اللجنة الاستشارية معروضين على نظر الجمعية العامة.

٤ - ويقدم الأمين العام الآن، في الأشهر المتبقية من فترة ولاية المفوض السامي الحالي، إلى الدول الأعضاء تقرير "المعلومات المستكملة" المذكور أعلاه، الذي يتضمن مجموعة منقحة من الاستنتاجات والإجراءات لكي تنظر فيها الجمعية العامة (A/72/720)، الفقرات من ٢٦ إلى ٢٩). ووفقاً لما ذكره الأمين العام، فقد قُدم تقرير "المعلومات المستكملة" ابتغاء ما يلي: (أ) استكمال المعلومات ذات الصلة؛ (ب) تيسير الاستعراض الجاري ذي الصلة، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، (ج) كذلك تيسير النظر في ما تحض عن المشاورات مع الدول الأعضاء من تطورات مستجدة في الهيكل المقترح للهيكلية الإقليمية والنهج إزاءها (انظر A/72/720)، الموجز). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تقدم تقرير جديد أو تقرير مستكمل قد أثر في سياق مناقشات اللجنة الخامسة خلال الجزء الرئيسي من الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

٥ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه لا يوجد قرار بعينه صادر عن الجمعية العامة تطلب فيه إعداد تقرير آخر بشأن هذه المسألة. ولذلك، فإن تقديم تقرير "المعلومات المستكملة" يثير أسئلة إجرائية، ومنها مسألة ما إذا كان التقرير قد قُدم في إطار السلطة المخولة للأمين العام.

٦ - ويظل التعزيز العام للوجود الميداني للمفوضية هو الفرضية الأساسية التي يقوم عليها المقترح وتقرير "المعلومات المستكملة". بيد أن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن تقرير "المعلومات المستكملة" يتضمن آثاراً مترتبة في الموارد المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ومن ثم، ففي ظل عدم وجود قرار صادر عن الجمعية العامة بشأن مضمون المقترح الأصلي للأمين العام، ترى اللجنة أنه كان من المستصوب أن يقدم الأمين العام، إذا ما لزم الأمر، مقترحاً منقحاً.

٧ - وبالنظر إلى أن المقترح الأصلي للأمين العام وملاحظات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأنه ما زالت معروضة على الجمعية العامة لكي تنظر فيها، فإن اللجنة، في هذا التقرير، تقتصر على إبداء بعض الملاحظات دون الإعراب عن رأي رسمي بشأن محتوى تقرير "المعلومات المستكملة" بالتحديد، ويدخل ضمن ذلك الإجراءات الواردة في الفرع الخامس من تقرير "المعلومات المستكملة".

٨ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام قدّم، في المقترح الأصلي، تصوراً يتعلق بما عدده ١٣ موقعا ميدانياً، بما يشمل ستة مكاتب إقليمية قائمة ومكتبين إقليميين جديدين وخمسة مكاتب دون إقليمية^(١) (انظر A/71/584، الفقرة ٥). ووفقاً لتقرير "المعلومات المستكملة"، فإن الوجود الميداني

(١) في السابق، كان يُتوخى في المقترح الأصلي أن تكون المواقع والنطاق الجغرافي على النحو التالي: (أ) تعزيز ستة مكاتب إقليمية قائمة: أديس أبابا، وبانكوك، وبيروت، وبروكسل، وداكار، ومدينة بنما؛ (ب) إنشاء مكتبين إقليميين جديدين: إسطنبول وواشنطن العاصمة؛ (ج) الإبقاء على أربعة مكاتب إقليمية أخرى قائمة باعتبارها مكاتب دون إقليمية: بيشكيك، وبريتوريا، وسانتياغو، وسوفا؛ (د) إنشاء مكتب فرعي إضافي لمنطقة البحر الكاريبي في بربادوس.

للمفوضية قد أصبح الآن يشمل ١٢ مكتبا إقليميا دون أن يشمل أي مكتب دون إقليمي^(٢) (A/72/720، انظر الفقرة ١١). وبما أن تقرير "المعلومات المستكملة" لا يحدد البلدان التي يُتوقع أن يوجد بها كل واحد من المكاتب الإقليمية الاثني عشر المقترحة، تأمل اللجنة أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة، عند نظرها في هذه المسألة، قائمة مستكملة تتعلق بهذا الشأن.

٩ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام ذكر في المقترح الأصلي أن كل مكتب من المكاتب الإقليمية سيحتاج إلى هيكل أساسي أدنى من الملاك الوظيفي استنادا إلى عبء العمل المتوقع، يُجمع بإنشاء أو نقل أو إعادة تصنيف أو إلغاء عدد من الوظائف بالرتب مد-١ و ف-٥ و ف-٤ و ف-٣ و ف-٢ ومن وظائف الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (انظر A/71/584، الفقرات من ٢٠ إلى ٣١). وفيما يتعلق بالوظائف الجديدة تحديدا، يتوخى تقرير "المعلومات المستكملة" إنشاء ثلاث وظائف جديدة برتبة مد-١ (A/72/720، الفقرة ١٧ (د))، بدلا من إنشاء وظيفة جديدة برتبة مد-١ ووظيفتين جديدتين برتبة ف-٥ (A/71/584، الفقرة ٢٢ (د)).

١٠ - ولا تزال اللجنة الاستشارية ترى أنه ينبغي تعديل مستويات الملاك الوظيفي لإتاحة المرونة التشغيلية، استنادا إلى عبء العمل الفعلي، والاحتياجات المحددة لكل مكتب إقليمي والموارد المتاحة للمساعدة التقنية. وتتوقع اللجنة أن تُقدّم إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذه المسألة تفاصيل عن عبء العمل المتوقع وعن احتياجات وموارد كل مكتب إقليمي على حدة، بما يشمل إيضاحات بشأن عمل المكاتب الإقليمية ومقر المفوضية في جنيف فيما يتعلق بالمساعدة التقنية وبالوظائف المتصلة بعملية الاستعراض الدوري الشامل (انظر أيضا A/71/584، الفقرة ٤ والفقرات من ٢٨ إلى ٣٠).

١١ - وبخصوص مسألة ذات صلة، هي مسألة السلطة المفوضة إلى المكاتب الإقليمية، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام، في سياق مبادراته الإصلاحية الحالية، يعترم تفويض سلطة إدارية إضافية لرؤساء المكاتب الميدانية (انظر A/72/492، الفقرات من ٦٦ إلى ٧٩). وتتوقع اللجنة أن تقدم إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذه المسألة إيضاحات بشأن مسألة تفويض السلطة إلى المكاتب الإقليمية التابعة للمفوضية.

١٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام ذكر، في مقترحه الأصلي، الذي يتعلق بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أنه لن تترتب موارد إضافية على عملية إعادة توزيع الموارد المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف بين جنيف والميدان (انظر A/71/584، الفقرة ٣٢). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن تقرير "المعلومات المستكملة"، الذي سيتعلق بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، سوف يستلزم تخفيض الموارد المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف بمبلغ

(٢) وفقا لما ذكره الأمين العام، يكون للمفوضية، في إطار تقرير "المعلومات المستكملة"، ١٢ مكتبا إقليميا، وذلك على النحو التالي: (أ) أديس أبابا: المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا؛ (ب) بانكوك: المكتب الإقليمي لآسيا؛ (ج) بيروت: المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ (د) بيشكيك: المكتب الإقليمي لوسط آسيا؛ (هـ) بريدجتاون: المكتب الإقليمي لأمريكا الشمالية ومنطقة البحر الكاريبي؛ (و) بروكسل: المكتب الإقليمي لأوروبا؛ (ز) داكار: المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا؛ (ح) مدينة بنما: المكتب الإقليمي لأمريكا الوسطى؛ (ط) برينوريا: المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي؛ (ي) سانتياغو: المكتب الإقليمي لأمريكا الجنوبية؛ (ك) سوفا: المكتب الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ؛ (ل) ياوندي: المكتب الإقليمي لوسط أفريقيا (الذي يضم المركز دون الإقليمي الحالي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا).

قدره ٢٠٠ ٤٥٠ دولار، في إطار الباب ٢٤، حقوق الإنسان. وتأمل اللجنة أن تُقدّم للجمعية العامة، عند نظرها في تقرير "المعلومات المستكملة" الصادر عن الأمين العام، تفاصيل بشأن الآثار المترتبة على التكاليف (انظر أيضا [A/71/584](#)، الفقرة ٣٦).

استنتاج

١٣ - تأمل اللجنة الاستشارية أن يقدم الأمين العام مزيدا من الإيضاحات والتفاصيل، بما في ذلك بشأن الملاحظات المذكورة أعلاه، فيما يتعلق بإعادة الهيكلة الإقليمية المقترحة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وذلك عند نظر الجمعية العامة في هذه المسألة.